الصباح الاقتصادية
12
العدد 2956 - السنة العاشرة
الجمعة 11 ربيع الآخر 1439 - الموافق 29 ديسمبر 2017
Friday 29 December 2017 - No.2956 - 10th Year

السعري يصعد 11.5 في المئة عند مستوى 6408.01 نقطة

البورصة تحقق 980 مليون دينار مكاسب سوقية خلال 2017

ارتفعت المؤشرات الكويتية بشكل جماعي في نهاية 2017 مقارنة بالعام السابق له، حيث صعد السعري 11.5% عند مستوى 6408.01 نقطة مقارنة بإقفال 2016 عند النقطة 5748.09، رابحا 660 نقطة.

كما ارتفع المؤشر الوزني للبورصة الكويتية على مستوى العام بنسبة 5.6% بمكاسب تجاوزت 21 نقطة، كما سجل كويت 15 نموا سنويا بنحو 3.4% رابحا قرابة 30 نقطة.

وخلال 249 جلسة تم تداولها خلال العام (247 جلسة في 2016)، ارتفع السعري في 134 جلسة وتراجع في 113 واستقر في جلستين، فيما ارتفع الوزني في 132 جلسة وتراجع في 116 واستقر في واحدة، بينما كان كويت 15 الأقل ارتفاعا بنحو 131 جلسة وتراجع في 115 واستقر في 3 جلسات.

وبالنسبة للربع الأخير من 2017، تراجع المؤشر السعري 4.07% مسجلا خسائر فصلية بنحو 272 نقطة، كما هبط الوزني وكويت 15 بنسبة 6.8% و8.3% على الترتيب.

وعلى صعيد اداء المؤشرات الكويتية في الشهري الأخير من 2017 (ديسمبر)، ارتفع السعري 3.4% بمكاسب بلغت 211.5 نقطة، كما ارتفع الوزني وكويت 15 بنحو 0.66% للأول، و0.7% للثاني.

وبلغ حجم تداولات البورصة الكويتية خلال العام نحو 50.22 مليار سهم، جاءت بتنفيذ قرابة 1.2 مليون صفقة، بسيولة تقدر بحوالي 5.71 مليار دينار (18.94 مليار دولار).

وكان الربع الأول من العام الأوفر حظا من حيث نشاط التداول، بأحجام بلغت 29.82 مليار سهم بقيمة 2.71 مليار دينار، فيما كان الربع الثاني الأقل نشاطا على مستوى القيم والأحجام بنحو 5.7 مليارات سهم بقيمة 969 مليون دينار.

5.7 مليارات قيمة التداولات في 2017 والربع الأول الأوفر حظاً

بنحو 969 مليون دينار، بينما شهد الربع الأخير أقل حجم تداول بحوالي 5.4 مليار سهم.

وتقلصت سيولة البورصة في الربع الأخير من العام بنحو 5.9%، مقارنة بالربع الثالث البالغة آنذاك 5.63 مليار سهم، كما تراجعت أحجام التداول خلال فترات المقارنة بنسبة 4.1%.

وشهد شهر ديسمبر تراجعاً في نشاط التداولات، حيث هبطت السيولة بالبورصة 41.3% إلى 192.51 مليون دينار مقابل 327.65 مليون دينار في نوفمبر الماضي، كما انخفضت الكميات 26.3% إلى 1.24 مليار سهم مقابل 1.68 مليار سهم في الشهر السابق مباشرة.

المكاسب السوقية السنوية للبورصة

وارتفعت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بنحو 3.8% في عام 2017، لتصل إلى 27.24 مليار دينار (97.4 مليار دولار) مقابل 26.26 مليار دينار (87.09 مليار دولار) في عام 2016، بمكاسب سوقية تقدر بحوالي 980 مليون دينار.

وعلى مستوى الربع الأخير من العام، تراجعت القيمة السوقية للبورصة 7.2%، مقارنة بالربع الثالث من 2017، حيث بلغت تلك القيمة آنذاك 29.35 مليار دينار.

حجم تداولات البورصة خلال العام 50.22 مليار سهم

المؤشرات تكبدت خسائر في الربع الأخير من العام

ملحوظ بسبب التخوف من الآثار المترتبة على نشوب أي حروب أو نزاعات بالمنطقة قد تقودها إلى مصير مجهول.

وتوقع الفيلكاوي أن تتحسن مستويات السيولة في العام المقبل ولكن بشكل طفيف نظرا لاستمرار حالة الترقب لما سيحدث على الساحة السياسية محليا وإقليميا، خاصة أن القمة الخليجية الأخيرة بالكويت لم تسفر عن أي جديد.

وأكد أن حدوث مصالحة خليجية شامل ستعم على اسواق المنطقة بالخير، وخاصة البورصة الكويتية، مُشيرا إلى أن الثقة شبه معدومة في السوق نظرا لعدم وجود رقابة كفاية، موضحا أن الرقابة ترصد فقط المتداولين دون السيطرة على ما يحدث بالمؤشرات أو تلاعبات التداول.

وأشار الفيلكاوي إلى أن ابتعاد المحافظ والصناديق عن السوق الكويتي يعود إلى عدم وجود شفافية كاملة في السوق، لافتا إلى أن الجهات الرقابية تسعى للمناصب والكراسي بينما إعادة الثقة للمستثمر تغيب عن الأذهان وبالتالي نحن بحاجة لعمل جاد يعيد الثقة بالبورصة ومن ثم جذب المستثمرين مرة أخرى لضخ سيولة قوية في السوق.

ولفت إلى أن السيولة الحقيقة في السوق الكويتي لا تتجاوز 5 ملايين دينار، ولكن بسبب عملية التدوير على الأسهم القيادية تصل إلى 10 و 12 مليون دينار بسبب عمليات التدوير، إلا أن هذه السيولة لا تعتبر حقيقية في واقع الأمر.

وأشار إلى أن المضاربات في الوقت الحالي تتركز أكثر في الأسهم القيادية، وربما تنتقل إلى الأسهم الصغيرة كنوع من التدوير.

وأكد الفيلكاوي أن التحركات في السوق تتمثل في المحافظ والصناديق المحلية، والتي تتحرك بنسبة 25% من قيمتها الفعلية، لكن الأجانب ما يزالون في حالة ترقب للأوضاع منتظرين تحسنها لضخ السيولة في الوقت المناسب.

من الناحية الفنية، قال الفيلكاوي إن السوق الكويتي يتحرك بشكل أفقي، موضحا أن الحركة خلال يناير المقبل وحتى نهاية الربع الأول من 2018 سيكون بين مستوى الدعم 6000 نقطة ومستوى المقاومة 6700.

وأضاف أن المؤشر السعري للبورصة الكويتية إذا نجح في اختراق المقاومة 6700 نقطة فسوف يعود للانتعاش مرة أخرى والوصول إلى مستويات 7400 نقطة، بينما إذا كسر دعمه المهم عند 6000 نقطة فسوف يشهد هبوطا بواقع 500 نقطة إلى مستويات 5500 ثم 5250 نقطة، وهو أمر يعتمد على تحركات المتداولين ومستويات السيولة بالبورصة.

وأشار الفيلكاوي إلى أن المؤشر السعري يتحرك بالتبعية بشكل أفقي نتيجة حالة الترقب الحالية في السوق، لافتا إلى أن المتحكم في حركة المؤشر حاليا هي الأسهم الخاملة، وإذا تم تقسيم السوق وفقا للمشروع الأخير فقد يكون ذلك سببا للانتعاش الجيد، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية التقسيم ستشهد حالة من الترقب في بدايتها.

قطاع الصناعة الرابح الأكبر خلال العام تلاه «التأمين»

الفيلكاوي: الأزمة الخليجية وتفاقم الأوضاع الجيوسياسية قلصا مستويات السيولة بالبورصة

قطاعياً، كان قطاع الصناعة الرابح الأكبر في 2017، حيث ارتفع مؤشر القطاع 36.9%، تلاه قطاع التأمين بنمو نسبته 32.1%، فيما كان الخدمات المالية صاحبي أقل الارتفاعات بنحو 3.7%، علما بأن عدد القطاعات المرتفعة خلال العام بلغ 8 قطاعات.

في المقابل، تراجعت مؤشرات 4 قطاعات بنهاية العام، مقارنة بإقفالاتها في عام 2016، حيث تصدر السلع الاستهلاكية القائمة الحمراء بنسبة 26.9%، تلاه التكنولوجيا بنحو 21.2%، فيما تكبد الخدمات الاستهلاكية أقل الخسائر بحوالي 2.5%.

وعلى مستوى الربع الأخير من عام 2017، فقد تراجعت أغلب القطاعات مقارنة بالربع الثالث من العام، يتصدرها السلع الاستهلاكية أيضا بنحو 21.8%، فيما ارتفع قطاع الصناعة فقط بحوالي 2.7%، بينما استقر قطاع الرعاية الصحية عند نفس إقفاله في الربع السابق مباشرة.

الأزمة الخليجية وتفاقم الأوضاع الجيوسياسية

أوضح المحلل الفني لأسواق المال، إبراهيم الفيلكاوي، أن عام 2017 شهد سيولة ساخنة في مطلعه بدأت من السوق السعودي ثم انتقلت إلى الكويتي خلال يناير، ثم قطر ومسقط في فبراير حتى توقفت مع نهاية الربع الأول من العام.

وأضاف الفيلكاوي أن نشوب الأزمة الخليجية وتفاقم الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة قلص من مستويات السيولة بشكل لتبلغ الخسائر الفصلية 2.11 مليار دينار.

وحققت البورصة الكويتية في ديسمبر 2017 مكاسب سوقية شهرية بنحو 210 ملايين دينار، وذلك مقارنة بمستواها في نوفمبر الماضي عند 27.03 مليار دينار، لتسجل ارتفاعا شهريا تقدر نسبته بحوالي 0.8%.

قطاع الصناعة يتصدر الارتفاعات السنوية

استمرارا لإستراتيجيتها التطويرية لمحطاتها

«الأولى للوقود» تغلق محطة السالمية للتطوير

الأولى للوقود

اعلنت الشركة الأولى للوقود عن البدء في تطوير محطة السالمية والتي تعتمد على تطوير جميع المرافق في المحطة وتوسيع خدماتها المساندة ومستوى السلامة والبيئة وهي تعتبر آخر المحطات لعام 2017 التي تخضع للتطوير.

وستكون محطة السالمية الواقعة على الدائري الخامس سابع عشر محطة تحتوي على الخدمات المتكاملة والمساندة.

وقد صرّح م.عادل العوضي - الرئيس التنفيذي في الشركة الأولى» سيتم تطوير محطة السالمية لتتطابق مع أعلى المعايير المعتمدة من الشركة الأولى للوقود، كما سيتم اضافة خدمات الى المحطة تشمل سوق مركزي و كذلك تطوير وتوسعة خدمة غسيل السيارات وخدمة صيانة السيارات، بالإضافة الى زيادة مستوى السلامة وتزويد المحطة بالمعدات الصديقة للبيئة والإضاءة الخاصة بتوفير الطاقة».

واضاف « إن تطوير محطة السالمية يأتي بعد افتتاح محطات العارضية الصناعية و القصر والجابرية التي تم تطويرها بالكامل بسنة 2017 وإضافة جميع الخدمات المساندة لها.

وتتقدم الأولى بالشكر لجميع روادها وزبائنها خصوصا في محطة السالمية وتدعوهم لمواصلة دعمهم للأولى وذلك من خلال استخدامهم للمحطات القريبة منها محطة السالمية الواقعة على دائري الرابع.

خلال سحب حساب الجوهرة

«الوطني» يعلن اسم الفائز بجائزة 250 ألف دينار

فاز احمد سعود الجويعد بجائزة 250 الف دينار في سحب حساب الجوهرة ربع السنوي من بنك الكويت الوطني، وهو السحب الأكبر ضمن جوائز حساب الجوهرة، حيث تم إجراء عملية السحب بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة إلى جانب ممثلي بنك الكويت الوطني.

وتم الإعلان عن اسم الفائز في السحب مباشرة على الهواء عبر إذاعة «نبض الكويت» 88.8.

ويقوم بنك الكويت الوطني من خلال السحوبات الأسبوعية والشهرية وربع السنوية لحساب الجوهرة بمكافأة بعضا من عملائه الأكثر وفاء، بجوائز تبلغ قيمتها الإجمالية 2.200.000 دينار وذلك منذ العام 2012. وما زالت الفرصة متاحة أمام عملاء بنك الكويت الوطني لمضاعفة فرصهم والفوز بجوائز حساب الجوهرة المتعددة، كلما حافظوا على رصيد حسابهم.

ومنذ بداية شهر ديسمبر قام بنك الكويت الوطني بمنح جوائز أسبوعية بقيمة 5,000 دينار للفائزين بالسحب الأسبوعي لحساب الجوهرة وهم: امنه يوسف خريبط، ورثة المرحوم جاسم عبد الله بودي، دينا فهد عيسى الخضر. ويتم إجراء سحب أسماء الفائزين بالجوائز الأسبوعية والشهرية وربع السنوية التي يقدمها البنك الوطني لعملاء حساب الجوهرة تحت إشراف مسؤولي الوزارة وإعلان الاسم الكامل للفائزين، حيث يؤمن بنك الكويت الوطني بمكافأة عملائه الأوفياء من خلال إجراء السحوبات وإعلان الجوائز بمنتهى الشفافية كجزء من استراتيجيته طويلة الأجل لخلق علاقة مستدامة مع عملائه قوامها الثقة والاطمئنان.

ويدخل عملاء الجوهرة تلقائياً في السحب على جوائز بقيمة 5,000 دينار أسبوعيا و125 الف دينار شهريا والجائزة الكبرى بقيمة 250 الف دينار ربع سنويا، حيث أن كل 50 دينار يقوم العميل بإيداعها في حساب الجوهرة تمنحه فرصة ليكون سعيد الحظ التالي.

علماً بأن الحد الأدنى لفتح الحساب هو 400 دينار كويتي والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن الاحتفاظ به في الحساب هو 500,000 دينار كويتي. وفي حال عدم قيام العميل بعملية سحب نقدي أو تحويل من حساب الجوهرة خلال الفترة المطلوبة، تضاعف فرص الفوز مقابل كل 50 دينار في الحساب.

ومن جانبه علق الفائز قائلاً: « إنه لا يصدق خبر فوزه حتى الآن، فهو لم يتوقع أن يفوز بمثل تلك الجائزة القيمة من قبل، معربا عن سعادته كونه عميل في بنك الكويت الوطني، والذي يسعى دائماً لتقديم أفضل خدمة لعملائه.

على صعيد اخر يوفر البنك أرقام هواتف مجانية للتواصل مع عملائه خلال سفرهم إلى خارج الكويت، وذلك لمساعدتهم والرد على استفساراتهم المصرفية. حيث يوفر الوطني حالياً أرقام هواتف مجانية لعملائه للاتصال بالبنك على مدار الساعة في ثماني من أكثر وجهات السفر التي يذهب إليها عملائه على مستوى العالم. فبإمكان عملاء بنك الكويت الوطني الإتصال بالبنك بالمجان على مدار الساعة عند زيارة إحدى الدول التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وتركيا، وإيطاليا، واسبانية. كما يمكن الاتصال من أي دولة في العالم على الرقم 965+ 2224-8361 أو إرسال رسالة نصية من خلال تطبيق البنك.

العيّار: هذا الإصدار الفريد يعد شهادة على التزامنا اتجاه السوق المالي المحلي

«مشاريع الكويت» تستكمل إصدار سندات بقيمة 100 مليون دينار لأجل سبع سنوات

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) اليوم عن استكمالها بنجاح إصدار سندات بقيمة 100 مليون دينار كويتي (331 مليون دولار أمريكي) وهو الإصدار الأول لشركة من القطاع الخاص في الكويت لأجل سبع سنوات، وقد فاق حجم الاكتتاب به 1.45 مرة.

وتم إصدار السندات على أساس شريحتين الأولى بسعر فائدة سنوية ثابتة بمقدار 5.25 في المائة، والثانية بسعر فائدة سنوية متغيرة بمقدار 2.25 في المائة فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي، على ألا يتجاوز الحد الأقصى لمعدل الفائدة المتغيرة نسبة 1 في المائة فوق معدل الفائدة الثابتة. وبلغت نسبة شراء الشريحة ذات الفائدة الثابتة، عند إغلاق سجل الاكتتاب في السندات، 36 في المائة بينما بلغت نسبة شراء الشريحة ذات الفائدة المتغيرة 64 في المائة. وتم إصدار السندات بالقيمة الاسمية وسيتم دفع الفوائد بشكل نصف سنوي.

وقام كل من بنك الخليج وشركة كامكو للاستثمار وNBK كابيتال بدور مدراء الإصدار. ويأتي الإصدار الجديد للسندات في إطار استراتيجية شركة مشاريع الكويت القائمة على جمع الأموال بصورة منتظمة في أسواق الدين بهدف تنويع قاعدة مستثمريها وتوفير المرونة المالية. إن شركة المشاريع هي من الشركات الاستثمارية التي تعتمد استراتيجية طويلة الأجل ولذلك تسعى إلى مواءمة هذه الاستراتيجية مع التمويل طويل الأجل. وبهذا الإصدار تكون شركة المشاريع قد نجحت في إطالة امد استحقاق ديونها بشكل استباقي حيث لا يتوجب عليها تسديد اية ديون حتى منتصف عام 2019.

فيصل العيار يتوسط اللقطة الجماعية

وفي معرض تعليقه على هذا الإصدار قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة مشاريع الكويت فيصل العيّار «يشكل هذا الإصدار، وهو الأول لشركة من القطاع الخاص في الكويت لأجل سبع سنوات، شهادة على التزامنا المستمر تجاه السوق المالي المحلي. كان يتم في السابق إصدار السندات بالدينار الكويتي لفترات أقصر، ونحن نفتخر بأن نكون السبّاقون في تقديم فرص استثمارية طويلة الأجل».

وأضاف «نجحنا من خلال تنفيذ هذا الإصدار بالدينار الكويتي في إطالة امد استحقاق الديون وبتحويل الديون قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل. وسيتم استخدام الأموال التي تم جمعها من هذا الإصدار لتسديد بعض المستحقات المتوجبة علينا، وإطالة امد استحقاق الدين وتنويع قاعدة مستثمرينا». وختم العيّار تصريحه متوجها بالشكر لهيئة أسواق المال، ومستثمري الشركة ومدراء الإصدار المشتركين، بنك الخليج وشركة كامكو للاستثمار وNBK كابيتال على مساعدتهم ودعمهم.

«بنك الخليج» يبيع عقاراً بـ 50 مليون دينار في السالمية

اعلن بنك الخليج عن قيامه، ببيع عقار «ذي كيوب» الكائن بمنطقة السالمية، وذلك مقابل مبلغ قدره 50 مليون دينار(166 مليون دولار).

وأوضح البنك في بيان للبورصة الكويتية، ان عملية البيع تمت خلال المدة القانونية المحددة بالقانون رقم 32/1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي.

وأشار البنك، في البيان، إلى انه تم نقل ملكية العقار إلى المالك الجديد لدى إدارة التوثيق العقاري بوزارة العدل، لافتا بعدم وجود أثر للصفقة على المركز المالي للبنك.

وانهى سهم بنك الخليج جلسة أمس بالبورصة مستقرا عند سعر 238 فلسا، وذلك بتداول 712.2 الف سهم، بقيمة 169.5 الف دينار.